تستلزم عدم العلية وهو يستلزم عدم ذاته تعالى عنه لان انتفاء
اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وايضا يستلزم عدم العلية عدم العلة
فهو مستلزمات وانكاره مكابرة وانكار مسلم مبرهن وتارة بان عدم المعلول
انما يستلزم عدم العلة لامتناعه بالواجب واما بالنظر الى ذاته فكلا وانما
يحكم باستحالة المستلزم للمحال الامكان بالنظر الى ذاته ولا يخفى ان عدم
المعلول ملزوم بوصف المعلولية وهى ملزوم جاعلية عدم الواجب وهى
ملزومة لنفس العدم لان وصف الجاعلية ضرورى لما هو جاعل له
كما نص عليه الشيخ فلزم ان يكون عدم المعلول الممكن ملزوما لعدم الواجب
المحال فان قلت فعلى هذا لا يكون المح لازما للممكن بالذات بل بالعرض ولا
خير فيه قلت لا بل بالذات انما الوسائط وسائط فى الاثبات على ما
يشهد به الضرورة وايضا شيء من الوسائط محال بالذات او كلها
ممكنات وعلى كل التقديرين استلزم الممكن المحال اما على الاول
فلان الممكن يستلزم الواسطة المحالة واما على الثانى فلان الواسطة
الممكنة استلزمت محالا وبعضهم يصعب هذا الايراد خصصوا وقالوا
المستلزم للمح انما يصير محالا اذا لم يكن منهما تقدم وتاخر كاستلزام
عدم انقسام الجواهر المتحيز بالذات لانقسامه وليس تخصيصا
كتخصيصات العلوم الادبية لان المخصص يقتضى ذلك كما لا يخفى
والله اعلم بالصواب وحلها ان وجود اثنين يستلزم وجود ثالث
وهو المجموع وذلك واحد فلم يلزم وجود فصلين لشيء واحد قال فى
الحاشية وذلك لان للكل افتقارا دون الاجزاء لو كان للاجزاء افتقار
فهناك امكان دون امكان الاجزاء فهناك وجود دون وجود الاجزاء اعلم ان

الحق

الحق فى الحل ان يقال ان اريد بقوله الكلى كما يصدق على واحد كذلك على الكثير
انه يصدق على مجموع مركب من افراده معروض للهيئة داخلة او عارضة فلا نم
ذلك كيف والافراد من اجزائه الخارجية ولا يلزم صدق ما يصدق عليها
عليه ولو سلم فلا نم صدقه صدقا ذاتيا فلا نسلم ان مجموع الانسان والفرس
حيوان ولو سلم كونه ذاتيا وجنسا فلا يحتاج الى فصل ولو سلم فلا نم كون
كل واحد من الناطق ومن الصاهل فصلا له لامتناع الحمل ولا الزم كون
شيء واحد فصلا لنوعين المركب واحد اجزائه بل الفصل انما يوخذ من
جزئه الصورى لو كان وان اريد انه يصدق على الكثير من حيث انه
كثير فالصدق مسلم لكن لا يصدق واحد بل باصداق كثيرة فليس مجموع
الفرس والانسان حيوانا واحدا فلا يحتاج الى الفصل هذا والله اعلم
بالصواب فتامل فيه فانه يظهر منه عدم تمامية الحل المذكور فى المتن
لا يقال هذا اى استلزام تحقق الاثنين تحقق الثالث يلزم منه تحقق
امور غير متناهية لانه بضم الثالث يتحقق الرابع وهكذا يتحقق الخامس
لانا نقول الرابع امر اعتبارى فانه يحصل باعتبار شيء واحد وهو كل واحد
من الاثنين مرتين مرة بنفسه ومرة فى ضمن المجموع وكلما هو كذلك فهو
اعتبارى اذ لو كان موجودا فى الاعيان كان جزؤه المتكرر مقدما عليه
مرة بمرتبة لكونه جزءا له ومرة بمرتبتين لكونه جزء جزء فيلزم ان يكون
موجودا بوجودين وهو مح فان قلت الهيولى جزء متكرر لجسم مركب
قلت هو متكرر بوجودتها المبهمة والله اعلم بالصواب واذا تمهد هذا فنقول
تلك الامور اعتباريات والتسلسل فى الاعتباريات منقطع بانقطاع
الاعتبار فلم يلزم تحقق امور غير متناهية فافهم وكن على بصيرة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)